

الفرصة 50

ماذا لو كانت كل التجارة رقمية؟

تجــارة عالــمية لمنتــجات محــلية

البضائع المادية متوفرة في أي مكان في العالم بضغطة زر واحدة دون أن تعبر أي حدود

الواقع اليوم

تقدمت العولة منذ الثمانينات عبر زيادة تدفقات التجارة العالمية. ⁵⁰¹ ولكنها تنتشر حديثاً عبر تدفقات البيانات والمعلومات المتزايدة باستمرار أيضاً.

وقد تعتمد قوى الحمائية الحدود الافتراضية لتحل محل الحدود المادية، 502 ولكن من المرجح أن يقاومها مؤيدو قوى السوق. ومثلاً، وجدت دراسة للمفوضية الأوروبية أن سوقاً واحدة للاقتصاد الرقمى دون قيود تنظيمية قد تدعم الاقتصاد الأوروبي بأكثر من 500 مليار دولار سنوياً. 503

ولا مفر من النمو في التجارة الرقمية والاقتصاد الرقمي. ويُتوقع أن يعتمد نحو 70% من القيمة الجديدة في الاقتصاد خلال العقد القادم على نماذج أعمال منصات مدعومة رقمياً. ⁵⁰⁴

ويتراوح حجم الاقتصاد الرقمي في العام 2021، وفقاً لاختلاف تعريفه، من 4.5% إلى 15.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بمتوسط 18.4% من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة و10% من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات النامية و4% في منطقة الشرق الأوسط. ⁵⁰⁵ وقد ينمو الاقتصاد الرقمي العالمي ليمثل ربع الناتج المحلي الإجمالي العالم بحلول العام 2025. ⁵⁰⁶

وتزداد أهمية اقتصاد العمل المؤقت، وهو قطاع فرعي للاقتصاد الرقمي، في النقل ومشاركة الأصول وتقديم السلع المصنوعة يدوياً والخدمات المهنية. ⁵⁰⁷ ويُتوقع نمو اقتصاد العمل المؤقت بنسبة 17% سنوياً من التعاملات إلى نحو 455 مليار دولار بحلول العام 2023، ويُتوقع ازدياد العاملين المشاركين فيه ينسبة 80%. ⁵⁰⁸



وتأسست معظم الشركات العالمية الرائدة في اقتصاد العمل المؤقت في الولايات المتحدة الأمريكية، ومنها أوبر وإير بي إن بي وأبوورك وإتسي، ⁵⁰⁹ وهي المركز العالمي الحالي للأعمال المرنة والمؤقتة، إذ تمثل 44% من الوظائف.

ويرتبط جانب آخر من جوانب التحرك نحو الاقتصاد الرقمي بتخفيضات التكاليف التي ستصبح أساسية للقدرة التنافسية المستقبلية في قطاع السلع الاستهلاكية سريعة التداول. ⁵¹⁰

وتغيرت عادات إنفاق المستهلكين ¹¹¹ وتفضيلاتهم، ⁵¹² ويشمل ذلك توطين العلامات التجارية، ¹¹³ وتسعى الشركات إلى تقليل التكاليف عبر المرونة ⁵¹⁴ والسرعة في الوصول إلى السوق والأدوات وسرعة الاستجابة والأساليب المبتكرة للاستفادة من التقنيات الرقمية. ويُتوقع أن تحتاج الشركات إلى تخفيض هياكل التكلفة بنسبة 20% إلى 30% لتظل قادرة على المنافسة، بالإضافة إلى الميزانية المخصصة للتضخم بنسبة 2% إلى 3%. ⁵¹⁵

ومن أساليب خفض التكلفة في قطاع السلع الاستهلاكية سريعة التداول إنتاج السلع والخدمات وإنشاؤها في أسواق التصدير أو في دول أخرى. وبلغت عمليات الاستعانة بمصادر خارجية والخدمات المشتركة عالمياً نحو 690 مليار دولار في العام 2018، ويُتوقع أن تنمو أكثر من 7% سنوياً لتصل إلى نحو 970 مليار دولار بحلول العام 2023. وستتجاوز صناعة الاستعانة بمصادر خارجية والخدمات المشتركة بهذا العدل تريليون دولار خلال 6 أعوام. ⁵¹⁶ وتقلل الاستعانة بمصادر خارجية الوقت اللازم للتسويق بنسبة تتراوح بين 20% و25% وتخفض التكاليف وتحسن خدمة العملاء بنسبة تتراوح بين 18% و30%. ⁵¹⁷

يُتوقع أن يعتمد نحو

%70

من القيمة الجديدة في الاقتصاد خلال العقد القادم على نماذج أعمال منصات مدعومة رقمياً.

الفرصة الستقبلية

تتيح التقنيات الحديثة التصنيع اللا مركزي والطباعة ثلاثية الأبعاد ونماذج استهلاك جديدة، وقد تسعى شركات أكثر إلى الاستعانة بمصادر خارجية لدعم سلسلة القيمة، والعمل ضمن نموذج أعمال جديد لتلقي الطلبات عالمياً وتصنيعها بضغطة زر، ما يزيد التدفقات التجارية غير اللموسة، بحيث لا يتجاوز أى منتج الحدود الدولية.

وتحل البيانات والملكية الفكرية والخبرات تدريجياً محل الاستثمار والتجارة والثروة المادية. وتعتمد التجارة الرقمية الكاملة على إمكانيات التوافق التشغيلي، وتتعاون الاقتصادات على المعايير والبروتوكولات اللازمة لإزالة الحواجز غير الملموسة للتجارة.

الفوائد

تمتاز التجارة غير الرئية الدعومة بمصادر خارجية بحركية عالية، إذ تتحرك التدفقات الرقمية بسرعة هائلة. ولن نحتاج إلى نقل البضائع عبر الحدود، إذ تُصنع قرب الأسواق بصورة تواكب حقوق اللكية الفكرية التداولة والإجراءات التعلقة بكيفية إنتاج السلع المطلوبة عند الطلب وبطريقة أسلس، ما يسهم في الحد من الأضرار البيئية وتعزيز الرونة.

المخاطر

تنجم عن الطبيعة اللامحدودة للتجارة الرقمية مخاطر على اقتصادات القطاعين الأولي والثانوي والأشخاص الذين يفتقرون إلى المهارات اللازمة. وقد يشكل تغير النشاط التجاري وأسواق العمل خطراً على النمو الاقتصادي والدخل والاستقرار الاجتماعي خلال الفترات الانتقالية. وتشمل الخاطر الهجمات التخريبية على البنية التحتية الرقمية الأساسية أو الأخطاء الفنية العرضية التي تؤدي إلى توقف أجزاء كبيرة من النشاط الاقتصادي.

عواقب غير مقصودة

لن يستطيع الذين لا تتوفر لديهم إمكانية الوصول إلى التقنيات اللازمة للتجارة الرقمية استخدام النتجات والخدمات العولة.

